المقدمـــة

شهدت البيئة العالمية فى العقدين الأخيرين العديد من التطورات والتغيرات من بينها: التوجه السريع نحو تحرير التجارة الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل وارتفاع حدة المنافسة. وقد فرضت هذه التغيرات تحديات جديدة على المشروعات والدول المتقدمة والنامية على السواء. وأصبح التحدى الرئيس الذى يواجه هذه المشروعات ومن ثم الدول، فى ظل عولمة النشاط الاقتصادى، هو كيفية زيادة قدرتها التنافسية، والمحافظة عليها لمواكبة تلك التغيرات.

وقد أثار موضوع التنافسية جدلاً ونقاشاً حول العديد من القضايا مثل: ما المقصود بمصطلح التنافسية؟، وما الفرق بينه وبين مفهوم الميزة النسبية؟، وهل المفروض أن تتم مناقشة القدرة التنافسية على مستوى المشروع أم الصناعة أم الدولة؟ وما هى محددات الميزة التنافسية؟، وهل جاءت هذه المحددات لتختلف عن نظيرتها فى نظرية الميزة النسبية؟.

ونظراً لأهمية الإجابة على هذه التساؤلات، تبنى مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مشروعاً بحثياً طموحاً يستهدف تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، فى ضوء التطورات العالمية الراهنة، وبشكل يساعد متخذ القرار الاقتصادى على تبنى السياسات الملائمة لخلق وتدعيم هذه القدرات التنافسية فى القطاعات محل الدراسة.

ومع تزايد الاهتمام الدولى بقياس القدرات التنافسية، قام المنتدى الاقتصادى العالمى بإعداد تقرير سنوى للتنافسية الدولية Global Competitiveness Report. ووفقاً لتقرير عام ٢٠٠٠، فإن مصر وقعت فى المرتبة التاسعة والثلاثين من بين ثلاث وخمسين دولة تنتج حوالى ٩٠٪ من الناتج الصناعى العالمى.

ويعكس ذلك تراجعاً فى موقع مصر التنافسى، حيث احتلت المرتبة الثامنة والثلاثين فى عام ١٩٩٧.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة البلاد التى احتلت موقعاً متقدماً على مصر فى التقرير الأخير تضم: الصين، وإسرائيل، وكازاخستان، وإندونيسيا، والفلبين، والمكسيك، والأردن، والأرجنتين، وبيرو.

ولكن الأمر الأكثر خطورة هو أنه حتى مع شبه الثبات النسبى لترتيب الاقتصاد المصرى فى مؤشر التنافسية، فإن ترتيب مصر فى عام ٢٠٠٠ يتراجع إلى المركز الثانى والأربعين، وفقاً لمؤشر «النمو فى التنافسية»، والذى بدأ المنتدى الاقتصادى العالمى فى حسابه مؤخراً للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمؤشر التنافسية، ومحاولة استشراف مسارها.

فليس الخطر أن يكون ترتيب مصر حالياً وفقاً لمؤشر التنافسية منخفضاً، ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل فى أن الاقتصاد المصرى فى ضوء المقارنات الدولية لا يحمل عناصر تكفل تقدمه فى المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإن التعمق فى دراسة القدرات التنافسية- خاصة القطاعية- تكون ذات أهمية كبرى لدفع النمو الاقتصادى لمصر، وضمان استمراريته؛ ولهذا تأتى الدراسات المختلفة التى يضمها هذا الكتاب فى وقت تشتد فيه الحاجة إلى تحليل مختلف جوانب الأنشطة الإنتاجية فى مصر، وتعريضها إلى مقارنات دولية تستهدف التعرف على السياسات والوسائل اللازمة لدفع وتدعيم تنافسيتها.

ويضم الكتاب الحالى ثمانى دراسات تتناول بالتحليل القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى فى مجالات متعددة: صناعية وزراعية وخدمية، تعتبر كلها إضافة جديدة لحقل الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

ولقد خصص الباب الأول لدراسة القدرات التنافسية لبعض الخدمات التى تحتل أهمية خاصة مثل: الخدمات المصرفية، التى تتزايد درجة تحريرها وترابطها دوليا فى ضوء التزام مصر وتوقيعها على اتفاقية تحرير الخدمات، المعروفة باسم الجاتس GATS من جانب، كما تبرز أهمية تطوير هذه الخدمات المصرفية من جانب آخر بالإشارة إلى أهمية عمليات التمويل، ومنح الائتمان التى يقوم بها القطاع المصرفى فى دفع عجلة النمو الاقتصادى لكافة الأنشطة الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى.

ويتناول ذات الباب فصلين: يتناول الباب الأول الحديث عن القدرات التنافسية لخدمات قطاعى النقل الجوى والبحرى سواء لتزايد درجة الانفتاح فيهما على العالم الخارجى، أو لأن أسعار هذه الخدمات تعتبر من أهم عناصر تكلفة إنتاج وتصدير المنتجات المصرية، على نحو ينعكس بشكل غير مباشر على قدرة المنتجات الصناعية والزراعية فى الولوج إلى الأسواق الدولية.

أما الباب الثانى من هذه الدراسة، فيركز على تحليل القدرات التنافسية لقطاعين صناعيين لم يسبق دراستهما بشكل تفصيلى -على خلاف صناعةالغزل والنسيج مثلاً- وهما: قطاعا الصناعات الكيماوية والهندسية، مركزاً على السلع الاستهلاكية المعمرة. ولقد استند هذا الاختيار على القدرات الكامنة لرفع التنافسية الدولية لمنتجات هذين القطاعين، خاصة فى ضوء اتباع السياسات التشجيعية الملائمة من قبل الدولة.

كما يتناول هذا الباب دراسة القدرة التنافسية لفرع صناعى متميز، وهو المختص بإنتاج المنتجات الثقافية، سواء فى شكل برمجيات، أو أفلام مصرية. فمن الجلى أن الاقتصاد المصرى غنى بموارده البشرية المؤهلة والقادرة على إنتاج هذه المنتجات الثقافية بشكل يتناسب مع أحدث التطورات التكنولوجية فيهما، فضلاً عن تمتع مصر بمزية نسبية فى هذه المجالات، وهى اللغة العربية التى تمكنها من تصدير هذه المنتجات إلى كافة الدول العربية على نحو يضمن لها سوقاً إقليمياً واسعاً.

وأخيراً، يتناول الباب الثالث القدرة التنافسية لبعض المحاصيل الزراعية غير التقليدية مثل: الزهور، والنباتات العطرية والطبية، لارتفاع الطلب العالمى على هذه المنتجات فضلاً عن ارتفاع أسعار هذه المحاصيل؛ بسبب أنها تحتاج إلى عوامل مناخية وبيئية ملائمة مقارنة بالمحاصيل الزراعية التقليدية، التى تتعرض أسعارها إلى تقلبات حادة فى الأسواق العالمية.

وأخيراً، يتعين علىّ فى نهاية هذه المقدمة التقدم بكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد، مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الذى يرجع إليه فضل اختيار هذا الموضوع المهم، وتقديم كل أوجه الدعم العلمى والمادى ليخرج هذا المشروع

البحثى فى صورته النهائية، كما أتقدم ببالغ الشكر لجميع أفراد الفريق البحثى الذى اشترك فى إعداد الدراسات المختلفة التى يضمها هذا الكتاب؛ لتعاونهم كفريق عمل متكامل طوال فترة المشروع التى امتدت لأكثر من عام.

وشكر خاص أتقدم به للأستاذة الدكتورة لبنى عبداللطيف، التى بذلت من وقتها وجهدها الكثير فى سبيل إثراء هذا العمل وتوجيهه، وقامت بإعداد الفصل التمهيدى لهذا الكتاب؛ لشرح وتأصيل مفهوم التنافسية الدولية، ومحدداتها، وطرق قياسها، حتى يأتى هذا الكتاب فى صورة متكاملة أمام كافة الباحثين الاقتصاديين المنشغلين بهذه القضية المهمة.

ونأمل أن يمثل نتاج هذا العمل البحثى إضافة علمية وموضوعية فى موضوع القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى حالياً، وفى ضوء التحديات المستقبلية، وأن يضع أمام صانعى القرار البدائل المختلفة للسياسات اللازمة لتدعيم هذه القدرات، من خلال أطر جديدة وأساليب غير تقليدية.

والله ولى التوفيق،،،

منسق المشروع والمحرر

أ.د. ليلى أحمد الخواجة